الى موصوف مقدر بعيد قوله جملة بمعنى ولهذا يصلح ولو كان بمعنى الماضى وايضا لا يكون صلة وصلا
لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة قوله وهى اى
الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع
مفهوما من السياق والضمير واقع فيه قوله الذى اصله لذى عند البصريين زيدت اللام عليه
بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التى بعدها صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان
وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز
ان تكون صفة بخلاف ساير الموصولات قوله والتى تقلب الذال تاء قوله واللذان واللتان وقد
يشدد النون فيهما بدلا من الياء فى المفرد قوله واللذين كالليين لجمع المذكر من اولى العلم واللذون
فى الرفع هذيلية وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا ومن الذين ايضا قوله واى ضافا الى معرفة
ظاهرة كانت او مقدرة قوله بمعنى الذى وفرعيه وكذا اى قوله بمعنى التى قوله المنسوبة الى بنى طى قلبت
فى النسبة احد اليائين الفا والاخر همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياآت قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون
كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط
كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم تكن زايدة كما فى قوله تعالى من ذا الذى يقرض اى من الذى فان
ذا زايدة اذ بعده موصول قوله والعايد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفا موصوليتها
والضمير احد دلايل موصوليتها قال الشيخ الرضى لا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو
الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب
او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على
ان العايد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان ينجر باضافة صفة
ناصبة له تقديرا او ينجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اى به او يتعين حرف الجر قياسا
اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت او بزيد
الذى مررت ثم ذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان تحذف حرف الجر اولا حتى يتصل
الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة
واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا وان كان
فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن فى صلته فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذى
فى السماء اله وفى الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله فى السماء وقوله فى الارض ظرف لغو يتعلق
بقوله اله لانه فى معنى معبود اى الذى هو معبود فى السماء ومعبود فى الارض انتهى حاصل كلامه قلت
فلا معنى لتخصيص العايد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستغناء قلنا قد عرفت ان الحذف
لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف فى صورة اجتماع الضميرين وكون العايد بعد الا ليس الا للتنبيه
على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا فى صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف واما قولك

لا معنى

لا معنى لتقييد العايد بالمفعول فنقول فيه ان العايد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان
قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الطلاقة لا يصح حذفه
بخلاف المفعول فانه على الطلاقة يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام
فى حذف العايد من حيث انه عايد ويجرى هذان الجوابان فى المجرور ايضا قوله تمرين المتعلم وتجربته التمرين
التمكين والتدريب وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما
وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين قوله لان الذى يخبر عنها اى بحسب
الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد وانما اعتبر هذا الكون
بالقياس الى زيد دون الذى مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون مفرغا عنه
والجملة الاول مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول قوله اى اوقعت كلمة الذى الخ لان المطلوب ان يخبر
عن الموصول والمخبر عنه فى الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبته الصدر قوله وجعلت الخ لان المطلوب
ان تصف الموصول بالوصف الذى كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شىء من الجملة الاول ولم يمكن
ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدا فلا بد ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه
مكانه قوله واخرته لانه خبر وحق الخبر التاخر قوله فى الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل واسم
المفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح
الاخبار بهما قلنا لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعها صلة للام قوله فى ضمير الشان لو قال فى
ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قوله والموصوف والصفة وكذا الفاظ
التاكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى التاكيد فلا يفيد الضمير افادته ويجب ان يكون الضمير
مفيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف
فيهما قوله والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قايم فى زيد قايم فانما يجوز اذا لم تعمله
فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قوله فى الضمير المستحق لغيرها
اى الذى استحقه غيرها قوله وما الاسمية قال الشيخ الرضى لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظه لفظ
الموصول لم نجعله بابا براسه بل بين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ
من المبنيات فى اسماء الافعال كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار
ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى ان يجعل ابوابا براسها قوله لا الحرفية لانه ذاكر
احوال الاسمية واما اقسام الحرفية فيجىء فى بحثه قوله فانها الكافة اى مثلا قوله واستفهامية وقد يراد
معها التحقير والتعظيم والانكار وتحذف الف ما الاستفهامية فى الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر
او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو بماذا تشتغل قوله نحو ربما تكره النفوس من الامر له
فرجة كحل العقال قيل جاز ان تكون ما كافة قال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا
يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعنى قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان يكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)